



قمة الشراكة الإفريقية - الفرنسية التحولات الاستراتيجية ومستقبل النفوذ الفرنسي في إفريقيا

بقلم

د. محمد حجاب



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

شهدت العلاقات الإفريقية-الفرنسية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة فرضتها التغيرات الدولية والإقليمية، خاصة مع تصاعد المنافسة الدولية داخل القارة الإفريقية، وتراجع فعالية أدوات النفوذ التقليدي التي اعتمدت عليها فرنسا لعقود طويلة. وقد أصبحت إفريقيا اليوم إحدى أهم ساحات التنافس الدولي، نظرًا لما تمتلكه من موارد طبيعية هائلة، وموقع جغرافي استراتيجي، وإمكانات اقتصادية وبشرية متنامية. وفي هذا السياق، جاءت قمة الشراكة الإفريقية-الفرنسية لتعكس محاولة فرنسية لإعادة بناء العلاقات مع الدول الإفريقية على أسس جديدة تقوم على الشراكة الاقتصادية والتنموية والتكنولوجية، بدلاً من الاعتماد الكامل على الأدوات العسكرية والسياسية التقليدية.

الخلفية التاريخية للعلاقات الإفريقية-الفرنسية

ارتبطت فرنسا بعلاقات تاريخية معقدة مع القارة الإفريقية منذ الحقبة الاستعمارية، حيث شكلت إفريقيا أحد أهم مجالات النفوذ الفرنسي الخارجي منذ القرن التاسع عشر⁽¹⁾.

ارتبطت فرنسا بعلاقات تاريخية معقدة مع القارة الإفريقية منذ الحقبة الاستعمارية، حيث شكلت إفريقيا أحد أهم مجالات النفوذ الفرنسي الخارجي منذ القرن التاسع عشر. وبعد حصول العديد من الدول الإفريقية على استقلالها في ستينيات القرن الماضي، حافظت باريس على شبكة واسعة من النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري داخل مستعمراتها السابقة فيما عُرف لاحقاً بمنظومة "فرانس أفريك (Françafrique)".

واعتمدت هذه المنظومة على أدوات متعددة، أبرزها القواعد العسكرية الفرنسية، والاتفاقيات الأمنية الثنائية، والنفوذ الاقتصادي عبر الشركات الفرنسية الكبرى، بالإضافة إلى نظام الفرنك الإفريقي CFA الذي مثل إحدى أدوات النفوذ النقدي الفرنسي داخل عدد من الدول الإفريقية. كما ارتبط النفوذ الفرنسي بدعم النخب السياسية الحليفة لباريس، بما ساهم في استمرار الحضور الفرنسي داخل القارة حتى بعد الاستقلال.

غير أن هذه السياسة تعرضت خلال السنوات الأخيرة لانتقادات واسعة داخل إفريقيا، حيث اعتبرت العديد من القوى السياسية والشعبية أن النفوذ الفرنسي يمثل امتداداً غير مباشر للهيمنة الاستعمارية، خاصة مع استمرار التدخلات العسكرية الفرنسية في عدد من الدول الإفريقية. ومع تصاعد الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، تراجعت قدرة فرنسا على الحفاظ على نفوذها التقليدي، ما دفعها إلى مراجعة استراتيجيتها بالكامل تجاه القارة.

التحولات في الاستراتيجية الفرنسية تجاه إفريقيا

شهدت السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا تحولاً ملحوظاً منذ وصول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى السلطة عام 2017، حيث أعلن عن ضرورة "إعادة تأسيس" العلاقة مع إفريقيا على أسس جديدة تقوم على الاحترام المتبادل والشراكة الاقتصادية والثقافية⁽²⁾.

شهدت السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا تحولاً ملحوظاً منذ وصول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى السلطة

عام 2017، حيث أعلن عن ضرورة "إعادة تأسيس" العلاقة مع إفريقيا على أسس جديدة تقوم على الاحترام المتبادل والشراكة الاقتصادية والثقافية. وقد ارتكزت الاستراتيجية الفرنسية الجديدة على عدة محاور، أهمها تقليص الوجود العسكري المباشر، ودعم الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا، وتعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا والطاقة، بالإضافة إلى التركيز على الشباب ورواد الأعمال والتحول الرقمي. ويعكس هذا التحول إدراكًا فرنسيًا متزايدًا بأن أدوات النفوذ التقليدية لم تعد كافية للحفاظ على المصالح الفرنسية داخل القارة، خاصة في ظل تنامي النفوذ الصيني والروسي والتركي. كما تسعى باريس إلى تقديم نفسها باعتبارها شريكًا تنمويًا قادرًا على دعم الاقتصاد الإفريقي ونقل التكنولوجيا والخبرات، بدلًا من الصورة التقليدية المرتبطة بالتدخلات العسكرية والسياسية.

ثالثًا: أهداف قمة الشراكة الإفريقية-الفرنسية

هدفت قمة الشراكة الإفريقية-الفرنسية إلى إعادة بناء النفوذ الفرنسي داخل القارة الإفريقية في مواجهة التراجع النسبي للدور الفرنسي التقليدي وتصاعد المنافسة الدولية.⁽³⁾ هدفت قمة الشراكة الإفريقية-الفرنسية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، في مقدمتها إعادة بناء النفوذ الفرنسي داخل القارة الإفريقية، خاصة بعد تراجع صورة باريس في عدد من دول الساحل وغرب إفريقيا. كما سعت فرنسا من خلال القمة إلى مواجهة التمدد الصيني والروسي داخل إفريقيا، عبر تعزيز الحضور الاقتصادي والاستثماري الفرنسي، وتوسيع التعاون في مجالات التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية. وركزت القمة كذلك على دعم الاستثمارات الفرنسية في قطاعات الطاقة النظيفة، والموانئ، والنقل، والاتصالات، والذكاء الاصطناعي، في إطار التحول نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر. وعلى المستوى الأمني، أكدت القمة استمرار التعاون الأمني والعسكري بين فرنسا وعدد من الدول الإفريقية، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

البعد الاقتصادي والاستثماري للقمة

يمثل الاقتصاد أحد أهم محاور الشراكة الإفريقية-الفرنسية الجديدة، حيث تسعى فرنسا إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في مواجهة المنافسة الدولية المتزايدة داخل القارة الإفريقية.⁽⁴⁾ يمثل الاقتصاد أحد أهم محاور الشراكة الإفريقية-الفرنسية الجديدة، حيث تسعى فرنسا إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في مواجهة المنافسة الدولية المتزايدة داخل القارة الإفريقية. وقد ركزت فرنسا خلال القمة على تمويل مشروعات الطاقة المتجددة، ودعم الشركات الناشئة الإفريقية، والاستثمار في البنية التحتية وشبكات الاتصالات والتحول الرقمي، بالإضافة إلى دعم الأمن الغذائي والزراعة الذكية. كما تسعى باريس إلى تعزيز دور الوكالة الفرنسية للتنمية باعتبارها أداة رئيسية للنفوذ الاقتصادي الفرنسي داخل إفريقيا، عبر تمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية والطاقة والتعليم. غير أن هذا البعد الاقتصادي يواجه تحديات كبيرة، أبرزها تصاعد المنافسة الصينية والأمريكية

والتركية داخل القارة، فضلاً عن الانتقادات المتعلقة باستمرار هيمنة الشركات الأجنبية على بعض القطاعات الحيوية.

البعد الأمني والعسكري

لا يزال البعد الأمني والعسكري يمثل عنصرًا رئيسيًا في العلاقات الإفريقية-الفرنسية، خاصة في ظل تصاعد التهديدات الإرهابية والأزمات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.⁽⁵⁾ لا يزال البعد الأمني والعسكري يمثل عنصرًا رئيسيًا في العلاقات الإفريقية-الفرنسية، رغم الحديث المتكرر عن تقليص الوجود العسكري الفرنسي داخل القارة. إفريقيا تشهد تصاعدًا في التهديدات المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية، والنزاعات المسلحة، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والقرصنة البحرية، خاصة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا. وقد لعبت فرنسا دورًا عسكريًا بارزًا في الساحل الإفريقي عبر عمليات مثل "سيرفال" و"برخان"، بهدف مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع انهيار بعض الدول الإفريقية. غير أن هذه العمليات واجهت انتقادات واسعة داخل العديد من الدول الإفريقية، حيث اعتبرت بعض القوى السياسية والشعبية أن التدخلات الفرنسية لم تحقق الاستقرار المطلوب، بل ساهمت في تعزيز التبعية الأمنية. ورغم تقليص الوجود العسكري المباشر، فإن فرنسا ما تزال تسعى للحفاظ على شراكات أمنية مع الدول الإفريقية عبر التدريب العسكري، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والدعم اللوجستي، والتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

التنافس الدولي على إفريقيا

أصبحت إفريقيا ساحة رئيسية للتنافس الدولي في القرن الحادي والعشرين، حيث تتنافس القوى الكبرى على النفوذ الاقتصادي والعسكري والاستراتيجي داخل القارة.⁽⁶⁾ أصبحت إفريقيا ساحة رئيسية للتنافس الدولي في القرن الحادي والعشرين، حيث تسعى قوى دولية متعددة إلى تعزيز حضورها داخل القارة. وتعد الصين من أبرز القوى الدولية التي نجحت في توسيع نفوذها الاقتصادي داخل إفريقيا عبر مبادرة "الحزام والطريق"، من خلال الاستثمار في البنية التحتية والطاقة والموانئ والاتصالات. في المقابل، ركزت روسيا على التعاون العسكري والأمني وصفقات السلاح، مستفيدة من تراجع النفوذ الغربي داخل بعض مناطق القارة. أما الولايات المتحدة، فتسعى إلى تعزيز شراكاتها الاقتصادية والأمنية مع الدول الإفريقية، في إطار استراتيجيتها لمواجهة النفوذ الصيني والروسي. كما تعمل تركيا ودول الخليج على توسيع حضورها الاقتصادي والاستثماري والديني داخل إفريقيا، خاصة في منطقة القرن الإفريقي وغرب إفريقيا. وفي هذا السياق، تحاول فرنسا الحفاظ على موقعها التقليدي داخل إفريقيا، لكن في ظل بيئة دولية أصبحت أكثر تعقيدًا وتنافسية.

التحديات التي تواجه الشراكة الإفريقية-الفرنسية

تواجه الشراكة الإفريقية-الفرنسية تحديات متعددة، يأتي في مقدمتها الإرث الاستعماري الفرنسي وتصاعد النزعات القومية الإفريقية وتراجع الثقة الشعبية في فرنسا.⁽⁷⁾ تواجه الشراكة الإفريقية-الفرنسية مجموعة معقدة من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، يأتي في مقدمتها الإرث الاستعماري الفرنسي الذي ما يزال حاضرًا بقوة في الوعي السياسي والشعبي الإفريقي. كما شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا في النزعات القومية الإفريقية، خاصة بين الشباب، الذين أصبحوا أكثر رفضًا للتدخلات الأجنبية وأكثر تمسكًا بفكرة الاستقلال الكامل. وقد ساهمت الأزمات الأمنية في الساحل الإفريقي، إلى جانب تصاعد المنافسة الدولية، في تراجع الثقة الشعبية في فرنسا داخل عدد من الدول الإفريقية. كذلك تواجه باريس صعوبة في إقناع العديد من الشعوب الإفريقية بأن سياساتها الجديدة تختلف فعليًا عن السياسات التقليدية السابقة، خاصة مع استمرار بعض مظاهر النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي الفرنسي.

مستقبل النفوذ الفرنسي في إفريقيا

من المرجح أن يشهد النفوذ الفرنسي في إفريقيا تحولًا تدريجيًا من النفوذ العسكري والسياسي المباشر إلى النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي.⁽⁸⁾ من المرجح أن يشهد النفوذ الفرنسي في إفريقيا تحولًا تدريجيًا من النفوذ العسكري والسياسي المباشر إلى النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي. وتسعى فرنسا إلى تعزيز حضورها داخل القارة عبر الاستثمار في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والتحول الرقمي والتعليم، بالإضافة إلى توظيف الروابط الثقافية واللغوية مع الدول الفرنكوفونية. غير أن نجاح هذا التحول سيظل مرهونًا بقدرة فرنسا على بناء شراكات متوازنة تحترم السيادة الإفريقية، وبقدرتها على تقديم نموذج تنموي حقيقي يحقق مصالح الشعوب الإفريقية. وفي المقابل، أصبحت الدول الإفريقية أكثر قدرة على تنويع شراكاتها الدولية والمناورة بين القوى الكبرى المختلفة، في ظل نظام دولي يتجه بصورة متزايدة.

الخاتمة

تكشف قمة الشراكة الإفريقية-الفرنسية عن حجم التحولات التي تشهدها العلاقات بين فرنسا والقارة الإفريقية في ظل بيئة دولية وإقليمية متغيرة. ففرنسا تسعى إلى إعادة بناء حضورها داخل إفريقيا عبر أدوات اقتصادية وتنموية وتكنولوجية أكثر مرونة، في مواجهة تراجع النفوذ التقليدي وتصاعد المنافسة الدولية. غير أن مستقبل هذه الشراكة سيظل مرتبطًا بقدرة باريس على تجاوز الإرث الاستعماري وبناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة والتنمية الحقيقية واحترام السيادة الوطنية للدول الإفريقية. كما أن تصاعد التنافس الدولي داخل القارة يمنح الدول الإفريقية هامشًا أوسع لإعادة صياغة علاقاتها الخارجية بصورة تحقق مصالحها الوطنية والاستراتيجية.

المراجع

أولاً: المصادر العربية

1. أحمد يوسف أحمد، *إفريقيا في الاستراتيجية الدولية المعاصرة*، دار الشروق، القاهرة، 2022، ص 127-135.
2. حسن أبو طالب، *إفريقيا والتنافس الدولي في القرن الحادي والعشرين*، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2025، ص 84-172.
3. عبد الله الأشعل، *السياسة الفرنسية في إفريقيا بين الإرث الاستعماري وإعادة التموضع الدولي*، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، الأعداد 231-235، القاهرة، 2024-2025، ص 44-103.
4. محمد عاشور، *النفوذ الفرنسي في إفريقيا وتحولات ما بعد الاستعمار*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2023، ص 41-48.
5. محمد عاشور، *التحولات في الاستراتيجية الفرنسية تجاه الساحل الإفريقي*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2024، ص 37-45.
6. محمد عاشور، *التحولات الجيوسياسية في الساحل الإفريقي ومستقبل النفوذ الفرنسي*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2024، ص 55-63.
7. محمد عاشور، *النفوذ الاقتصادي الفرنسي في إفريقيا بين التحديات والمنافسة الدولية*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2024، ص 71-79.
8. محمد عاشور، *الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي بعد 2013*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2024، ص 81-92.
9. محمد عاشور، *القوى الدولية والصراع على النفوذ في إفريقيا*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2024، ص 95-106.
10. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، *التنافس الدولي في إفريقيا: الأبعاد والتداعيات*، أبوظبي، 2024، ص 91-197.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Agence Française de Développement (AFD), *French Development Strategy in Africa and Africa-France Partnership Reports*, Paris, 2025–2026, p. 14–30.
2. African Union Peace and Security Council, *Security Challenges in Africa and International Partnerships*, Addis Ababa, 2025, p. 31–39.
3. Brookings Institution, *The New Geopolitics of Africa and the Emerging Multipolar World*, Washington D.C., 2025, p. 18–37.
4. Emmanuel Macron, *Discours de Ouagadougou et Discours sur le partenariat Afrique-France*, Présidence de la République Française, Paris, 2017–2025, p. 7–16.
5. François-Xavier Verschave, *La Françafrique et les mutations du pouvoir français en Afrique*, Stock Publishing, Paris, 2000–2002, p. 52–103.
6. International Crisis Group, *France and the New Geopolitics of Africa*, Brussels, 2024–2025, p. 12–42.
7. International Monetary Fund (IMF), *Africa Regional Economic Outlook*, Washington D.C., 2025, p. 14–21.
8. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Africa Investment Outlook and Strategic Partnerships*, Paris, 2025, p. 27–57.
9. Reuters, *France Strategy and Economic Partnerships in Africa*, London, 2024–2026, p. 2–9.
10. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Security Dynamics and Global Competition in Africa*, Stockholm, 2025, p. 14–37.
11. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report: Africa Trends*, Geneva, 2025, p. 41–49.
12. World Bank, *Africa's Pulse: Economic Growth and Global Competition*, Washington D.C., 2025, p. 33–45.